العرب
الثلاثاء 2019/08/13
السنة 42 العدد 11435

مساع لاحتواء الجبهة الثورية لإحلال السلام في السودان

مفاوضات القاهرة تدفع لتحقيق تفاهمات جذرية قبل التوقيع على الوثيقة الدستورية

الجبهة الثورية راهنت حتى على تجنيد الأطفال

القاهرة – واصلت السلطات المصرية لليوم الثاني على التوالي رعايتها لاجتماعات السودانيين وتحديدا بين الجبهة الثورية ووفد ممثل لقوى الحرية والتغيير، لتذويب الخلافات السياسية بين الجانبين وفتح الطريق للتوافق حول صيغة السلام المطلوب تضمينها في وثيقة الإعلان الدستوري قبل التوقيع النهائي عليها في 17 أغسطس الجاري.

وكشفت مصادر سياسية لـ"العرب" أن طرفي التفاوض شكلا لجنة مصغرة في القاهرة تضم ستة أعضاء، (ثلاثة لكل طرف) انخرطت في مشاورات حول نقطتين رئيستين، هما تعديل المادة 69 من الوثيقة الدستورية التي تسود على كافة اتفاقيات السلام، والثانية ترتبط بذكر "الجبهة الثورية" داخل الإعلان بشكل واضح وصريح باعتبارها ممثلا للحركات المسلحة.

تعتبر الجبهة الثورية هذه المادة "معيبة في حق قضايا السلام، وتوصد الباب أمام تحقيقه، وتعتبر أي مفاوضات ستكون مثل الحرث في البحر".

في المقابل، ترى قوى الحرية والتغيير أنه تجوز قانونا إضافة بنود جديدة أو ملحقة على الوثيقة، ومن غير المنطقي حصر الفصائل المسلحة في ثلاث حركات مسلحة، هي أعضاء الجبهة، بينما ثمة قوى أخرى لم تنخرط في الجبهة أو الحرية والتغيير.

وقال القيادي بالجبهة أسامة سعيد، وهو أيضا ناطق باسمها، في تصريح لـ "العرب"، إن الجبهة تطالب بوضع وجهة نظرها في الوثيقة للتأكيد على سيادة اتفاقيات السلام التي سوف توقع لاحقا، في حال تعارضها مع نصوص الوثيقة الدستورية.

وأوضح أن الجبهة ترفض خضوع رؤية السلام المتوافق عليها لتصويت البرلمان وفقا للمادة 8 من الباب 16 من الوثيقة والتي ترهن أي تعديلات عليها بموافقة ثلثي البرلمان الذي تأجل تشكيله إلى نحو ثلاثة أشهر.

وردت قيادات في تحالف الحرية والتغيير على هذه النقطة الأخيرة بأن ذلك يمثل "استباقا للأمور ويعبر عن هواجس في غير محلها، فلدى التحالف نسبة 67 بالمئة من أعضاء البرلمان المنتظر، ما يعني أنه يملك وحده الثلثين لإجراء أي تعديل متوقع، ولا داعي للخوف من هذه المسألة، لأن إثارتها تؤكد عدم الثقة".

وشدد عمر الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي البارز في قوى الحرية والتغيير، لوكالة أنباء (أ.ش.أ) المصرية الرسمية، على أهمية أن تكون الأولوية لقضية السلام في السودان، وأن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

وعلمت "العرب" أن اجتماعات القاهرة قد تمتد إلى يوم آخر (حتى الثلاثاء) أو أكثر، حال جرى التوافق على النقطتين السابقتين، وأن الطرفين لديهما موقف معلن من تلك المشاورات بعد التواصل مع جميع المكونات التابعة لكل جانب في القاهرة وخارجها.

وقبلت الجبهة الثورية دعوة وجهها سيلفا كير رئيس جنوب السودان لزيارة جوبا (الاثنين) وإجراء مشاورات جديدة لحل الأزمة مع قوى الحرية والتغيير، غير أن موعد الزيارة وتلبيتها مرهونان بما يجري في القاهرة، وما إذا كانت ستحقق اختراقا فعليا أم لا.

ولدى مصر علاقات جيدة مع دولة جنوب السودان التي تستضيف قيادات في الجبهة الثورية، ما يمكنها من تليين موقف الحركات المسلحة من تشكيل الحكومة المدنية، حيث طالبت الجبهة بتأجيل هذه الخطوة لشهر أو شهرين، يمكن خلالها التفاهم على الخطوط العريضة للسلام الشامل، وتحسم مسألة المشاركة فيها من عدمه.

ولم تستبعد الجبهة الثورية، حال عدم تحقيق أهدافها، أن تفعّل قواعدها الجماهيرية التي قالت إنها تبلغ نحو أربعة ملايين نسمة، للخروج في تظاهرات تندد بعدم تلبية مطالبها، ما يفتح الباب للمزيد من التراشقات في الشارع ودخول قوى وأحزاب من النظام السابق لتخريب العملية السياسية، وهو ما يمنح اجتماعات القاهرة جدية كبيرة.

وأكدت زحل محمد الأمين، أستاذة القانون الدستوري بجامعة النيلين بالخرطوم، أن مفاوضات القاهرة لا يمكن فصلها عن تاريخ الخلافات بين الحركات المسلحة والقوى المدنية في السودان، بالتالي فالوصول إلى اتفاق حاليا "أمر صعب للغاية".

زحل الأمين

نخشى حدوث تدخلات خارجية بين المسلحين والقوى المدنية

وأشارت لـ"العرب" إلى أن هذه الاجتماعات قد تشتت جهود السودان الذي من المفترض أن يستعد للتوقيع النهائي على الوثيقة الدستورية الأسبوع المقبل، ما يجعلها إجمالا تفتقد إلى الرضاء الشعبي، ويفرض قيودا سياسية على مهمة وفد الحرية والتغيير في التفاوض. وسادت أجواء من عدم التفاؤل بشأن اجتماعات القاهرة، عندما أعلن وفد الحرية والتغيير مع بداية وصوله إلى مصر أنه ليس مخولا بالتفاوض مع الجبهة الثورية وجاء للاستماع لرؤيتها بعد تصاعد الأزمة، وهو ما يفيد، حسب رؤية الجبهة، أن الوفد "تنويري ويفتقد الإرادة السياسية، ومن الصعوبة أن يقطع بالتزامات محددة".

لكن زحل الأمين أضافت في تصريحات لـ"العرب" أن القاهرة تسعى للتوصل إلى تفاهمات أساسية تكون نواة لإقرار السلام بعد التوقيع النهائي على الوثيقة الدستورية، وتدرك أن عودة عقارب الساعة إلى الوراء أمر مستحيل، وتكمل، بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، ما قامت به لجنة الوساطة الأفريقية- الإثيوبية.

ولفتت زحل إلى أن السودان يخشى تدخلات محاور إقليمية على خط الأزمة بين الحركات المسلحة والقوى المدنية، وأن البعض ينظر بعين الريبة إلى التصريحات والبيانات التي تصدر من قادة في الجبهة الثورية عقب كل اتفاق يجري الوصول إليه.

ويقول متابعون للملف إن هناك قيادات في الجبهة الثورية على علاقة وثيقة بدولة قطر، وأن هؤلاء لا يريدون نجاح العملية السياسية في السودان، ويسعون لمنع تهميش القوى الإسلامية القريبة من الدوحة خلال الفترة المقبلة.

نتنياهو بانتظار إذن ترامب لضم المستوطنات

القدس – ليس من قبيل الخبر الجديد أن يتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن سعيه إلى ضم المستوطنات في الضفة الغربية، حيث تعهّد منذ شهر أبريل بأنه سيقدم على ذلك في حال فوزه في الانتخابات العامة.

لكن الجديد في القضية، أن نتنياهو يسعى وفق ما أكده موقع إخباري إسرائيلي إلى الحصول على تأييد من الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل الانتخابات العامة في سبتمبر المقبل، لضم المستوطنات في الضفة الغربية.

وتجري الانتخابات الإسرائيلية في 19 سبتمبر المقبل. والاستيطان مخالف للقانون الدولي، وكان مجلس الأمن أصدر في 23 ديسمبر 2016، القرار رقم 2334، الذي يطالب بـ"وقف فوري لكافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

ونقل موقع "تايمز أوف إسرائيل" الإخباري المستقل، الاثنين، عن مسؤولين في مكتب رئيس الوزراء أن نتنياهو سيستغل تصريحات سابقة للسفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان ومساعد الرئيس الأميركي جيسون غرينبلات للحصول على هذا الدعم.

وكان فريدمان قال في يونيو الماضي، في مقابلة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز "في ظروف معيّنة، أعتقد أن لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بجزء من الضفة الغربية، ولكن ليس بكاملها على الأرجح". وأيّد غرينبلات لاحقا هذا التصريح ولم يعارضه.

وقال مصدر في مكتب نتنياهو لموقع "تايمز أوف إسرائيل"، إنه "قبل الانتخابات سيحدث شيء ما، سيكرر ترامب تصريحات فريدمان وغرينبلات بكلماته الخاصة".

ولم يسبق للإدارات الأميركية أن أيّدت ضم مستوطنات، لكن حكومة نتنياهو لقيت منذ وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب دعما كبيرا، كانت بدايته بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ومن ثمة جاء اعتراف الإدارة الأميركية بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، أعلن منذ أشهر أنّه يعتزم ضمّ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

وأكد نتنياهو مرارا مضيّه قُدما في تنفيذ هذه الخطوة بقوله سابقا "سأطبّق السيادة (الإسرائيلية) من دون التمييز بين الكُتل الاستيطانية (الأكبر) والمستوطنات المعزولة".

وتعتبر السلطة الفلسطينية أن تصريحات نتنياهو ليست مفاجأة، حيث اعتبر في وقت سابق كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أنّ "إسرائيل ستواصل انتهاكها للقانون الدولي طالما أن الأسرة الدولية تستمر في مكافأة إسرائيل بالإفلات من العقاب.

بلدة الهبيط الاستراتيجية في قبضة قوات الأسد

بيروت – تمكّن النظام السوري بعدما كثف من عملياته العسكرية بدعم روسي في محافظة إدلب منذ شهر أبريل الماضي، من استعادة بلدة الهبيط الاستراتجية التي كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة منذ العام 2012.

وجاءت السيطرة على البلدة، التي كانت تحت سيطرة الفصائل منذ العام 2012، بعد تنفيذ قوات النظام وروسيا العشرات من الغارات الجوية، تزامنا مع قصف بري وبالبراميل المتفجرة من قوات النظام، طال خصوصا ريفي إدلب الجنوبي وحماة الشمالي.

وتعد الهبيط أول بلدة تسيطر عليها قوات النظام في ريف إدلب الجنوبي منذ بدء التصعيد الذي دفع غالبية سكانها إلى النزوح، حيث سيطر الجيش السوري عليها إثر معارك مع فصائل جهادية ومعارضة أوقعت أكثر من 60 قتيلا من الطرفين وشكّلت أول تقدّم ميداني للنظام داخل المحافظة الواقعة في شمال غرب البلاد منذ بدء تصعيده العسكري قبل أكثر من ثلاثة أشهر، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

الجيش السوري يسيطر على أول بلدة في ريف إدلب الجنوبي

وبسيطرتها على الهبيط بات باستطاعة قوات النظام "إطباق الحصار على كبرى بلدات ريف حماة الشمالي وهي اللطامنة ومورك وكفرزيتا التي تعرضت في اليومين الأخيرين لقصف جوي وبري مكثف".

وقال المرصد إنّ "العمليات العسكرية المتواصلة بريف محافظة إدلب" أوقعت 61 قتيلا من الطرفين هم 40 قتيلا في صفوف الفصائل المناهضة للنظام، "بينهم 30 من الجهاديين قضوا وقتلوا جراء قصف جوي وبري واشتباكات، و21 من قوات النظام والميليشيات الموالية لها".

من جهة ثانية تصدّت المضادّات الجوية في قاعدة حميميم العسكرية الروسية في محافظة اللاذقية المجاورة لطائرات مسيّرة أطلقتها فصائل جهادية باتجاه القاعدة الروسية، بحسب ما أفاد التلفزيون السوري والمرصد.

وقال المرصد "سمع دوي عدة انفجارات في مدينة جبلة بريف اللاذقية ناجمة عن هجوم بطائرات مسيرة استهدف القاعدة الروسية الأكبر في سوريا 'مطار حميميم' وسط تصدي الدفاعات الجوية الروسية لها، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية".

وأوضح مدير المرصد رامي عبدالرحمان أنّ "قوات النظام سيطرت فجر الأحد على بلدة الهبيط في ريف إدلب الجنوبي بعد معارك شرسة ضد هيئة تحرير الشام والفصائل".

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية السورية "سانا" فإنّ "العماد علي عبدالله أيوب نائب القائد العام للجيش وزير الدفاع قام بزيارة ميدانية إلى بلدة الهبيط في ريف إدلب الجنوبي" الأحد بعيد استعادة السيطرة عليها.

وتتعرّض محافظة إدلب وأجزاء من محافظات مجاورة منذ نهاية أبريل لقصف شبه يومي من طائرات سورية روسية، تزامنا مع معارك عنيفة تركزت في ريف حماة الشمالي الملاصق لجنوب إدلب.

وأفاد عبدالرحمان بأن "دمارا هائلا لحق بالبلدة جراء اشتداد القصف" منذ السبت. وتسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) على الجزء الأكبر من المحافظة، وتتواجد فيها فصائل إسلامية ومعارضة أقل نفوذا.

ونقلا عن المرصد فإنّ قوات النظام باتت الآن على بعد تسعة كيلومترات فقط من مدينة خان شيخون الاستراتيجية وكبرى مدن ريف إدلب الجنوبي.

وكانت المعارك بين الطرفين أوقعت السبت 70 قتيلا. إضافة إلى القتلى الـ61 الذين سقطوا الأحد في صفوف المقاتلين، فقد قتل في اليوم نفسه مدنيان في ريف إدلب الجنوبي، أحدهما بغارة روسية والثاني، بقصف سوري.

ومنطقة إدلب مشمولة باتفاق توصلت إليه روسيا وتركيا في سوتشي في سبتمبر 2018، نصّ على إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل بين مناطق سيطرة قوات النظام والفصائل. كما يقضي بسحب الفصائل المعارضة أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وانسحاب المجموعات الجهادية من المنطقة المعنية. إلا أنه لم يتم استكمال تنفيذه.

> الهبيط أول بلدة تسيطر عليها قوات النظام في ريف إدلب الجنوبي منذ بدء التصعيد الذي دفع غالبية سكانها إلى النزوح

ونجح الاتفاق في إرساء هدوء نسبي، قبل أن تبدأ دمشق تصعيدها منذ نهاية أبريل وانضمت إليها روسيا لاحقا. وتسبّب التصعيد وفق المرصد في مقتل أكثر من 810 مدنيين. كما قتل أكثر من 1200 من مقاتلي الفصائل مقابل أكثر من ألف من قوات النظام والمسلحين الموالين لها. ودفع التصعيد أكثر من 400 ألف شخص إلى النزوح في شمال غرب سوريا، بحسب الأمم المتحدة.

وأعلنت دمشق مطلع الشهر الحالي موافقتها على وقف لإطلاق النار استمر نحو أربعة أيام، قبل أن تقرر استئناف عملياتها العسكرية، متهمة الفصائل بخرق الاتفاق واستهداف قاعدة حميميم الجوية التي تتخذها روسيا مقرا لقواتها في محافظة اللاذقية الساحلية.